

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٤٨٤

الثلاثاء، ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد فان بوهيمن	(نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيدة ألينغي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة ياكوبونيه
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

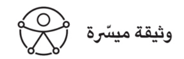
جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2015/486)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2015/486)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية للاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/486، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد مارتن كوبلر وسعادة السيدة دينا قعوار، الممثلة الدائمة للأردن، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبلر.

السيد كوبلر (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن أصدق التهاني إلى نيوزيلندا على رئاستها الحالية لمجلس الأمن.

(تكلم بالفرنسية)

إذ أن اليوم هو ١٤ تموز/يوليه، أود أن أتوجه بالتحية إلى فرنسا بمناسبة يومها الوطني.

(تكلم بالعربية)

اسمحوا لي أيضا أن أتمنى لجميع المسلمين شهر رمضان كريما وبمناسبة عيد الفطر في نهاية الأسبوع، كل عام وأنتم بخير.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن أشكر مجلس الأمن على تجديد ولايتنا القوية. ليس لدي أدنى شك في أن تنفيذها سيمهد الطريق نحو جمهورية كونغو ديمقراطية أكثر استقرارا وأمنا وسلاما. غير أن النجاح في ولايتنا يتوقف على استمرار الشراكة البناءة مع الحكومة. واليوم، أود أن أطلع المجلس على ثلاث قضايا تستحق مشاركتنا المستمرة: أولا، الحالة الأمنية في الشرق؛ ثانيا، العملية الانتخابية؛ وثالثا، الحوار الاستراتيجي بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن حماية المدنيين في صميم ولاية البعثة وفي طليعة كل أنشطتنا العسكرية. أود أن أبدأ بإبلاغ المجلس بأنني رأيت للتو بصيصا من الأمل على أحد خطوطنا الأمامية. وبينما نتكلم، تقوم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بعمليات محاصرة وتفتيش، بدعم من قوات البعثة، ضد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. تلك أكثر العمليات فعالية منذ سقوط حركة ٢٣ آذار/مارس. إنها شهادة على ما يمكن أن تحققه جهودنا الجماعية.

اسمحوا لي أن أكون واضحا: عدم استعمال القوة هو دائما خيارنا المفضل. كانت أولويتنا هي التأكد من نزع سلاح قوات المقاومة الوطنية في إيتوري بشكل طوعي. لقد

شاركنا وقدمنا الدعم على نحو فعال للمفاوضات التي كان من شأنها أن تتيح للمقاتلين إعادة الاندماج في الحياة المدنية. إلا أنه تبين أن استخدام القوة حتمي هذه المرة. بعد الإخلال بثلاثة مواعيد نهائية متتالية، اشتبكت قوات البعثة، دعما لقوات الجيش الكونغولي، مع قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في رد مخطط ومنسق. وثبتت فعالية الهجوم البري للجيش الكونغولي، بمساعدة طائراتنا الهليكوبتر الهجومية والمركبات الجوية بدون طيار. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر نائب قائد القوة، ونائبي، السيد ديفيد غريسلي، على مشاركتهم النشطة في المفاوضات.

منذ ٣ حزيران/يونيه، أسفرت جهودنا المشتركة عن تحييد حوالي ربع مجمل قوام القوات المقاومة الوطنية في إيتوري. وبخلاف النجاحات العسكرية الصرفة، سيتطلب توطيد السلام أيضا استعادة سلطة الدولة وإيجاد فرص العمل، ولا سيما للشباب، وإيجاد حلول من أجل المقاتلين السابقين الذين سيرون بدون ذلك فرصا أفضل مع الجماعة المسلحة. تبين العمليات أننا، من خلال توحيد الجهود، يمكن أن نوفر حماية أكثر فعالية للسكان العزل. يمكننا توطيد السلام عن طريق توحيد موقفنا. يمكننا استعادة الأمل عن طريق العمل معا.

(تكلم بالفرنسية)

تبين العمليات ضد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري بوضوح ما يمكننا أن نحققه عندما تتعاون قوات البعثة وجمهورية الكونغو الديمقراطية. أود أن أثني على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التعاون بين قوات البعثة والقوات المسلحة في العمليات ضد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. إن نتائج الشراكة تعزز بوضوح التزامنا وتصميمنا على مكافحة التهديد الذي تمثله الجماعات المسلحة.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي حين أن تحييد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري ممكن، فإن العمليات المشتركة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شمال كيفو وجنوب كيفو وكاتانغا متوقفة منذ خمسة أشهر الآن. غير أننا نحتاج إلى التغلب على المأزق الحالي الذي أوقف جهودنا المشتركة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. لقد كررت التأكيد على حقيقة لا يمكن إنكارها، وهي أن الحكومة الكونغولية خطت خطوات واسعة خلال السنوات العشر الماضية في إستعادة الأمن. لكن السكان في أجزاء كثيرة من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ما برحوا يعيشون تحت رحمة عدد من الجماعات المسلحة.

في أوائل شباط/فبراير، جرى تعليق دعمنا للعمليات المشتركة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ومنذ ذلك الحين، اختارت الحكومة الكونغولية مواصلة تلك العمليات بشكل انفرادي. يتجاوز تعليق التعاون المشترك من قبل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المسألة الأصلية بشأن حقوق الإنسان. قمنا بتنقيح سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وننظر في سبل استئناف التعاون في إطار التزامنا – والتزام الحكومة – بحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته القوات المسلحة لجمهورية الكونغو في إخراج القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من بعض معاقلها، فإن الجيش الكونغولي يجد صعوبة في توطيد سيطرته على المناطق المحررة. واليوم، تعود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى بعض معاقلها السابقة. ونتيجة لذلك، زج بالسكان في دوامة أخرى من العنف. في إقليم روتشورو ونييراغونغو، مسرح عمليات مكافحة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا – يتزايد انعدام الأمن مرة أخرى. أصبحت حوادث القتل المستهدف والاغتصاب والسطو المسلح وعمليات الاختطاف طلبا للفدية أكثر شيوعا. كما استهدف موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية.

ومن المؤسف أن الشلل الذي أصاب عمليات مكافحة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أثر على ميادين أخرى من

العملية. تداعيات ذلك الشلل على أرض الواقع ملموسة. في بيني، لا يزال تحالف القوى الديمقراطية يبث الخوف في قلوب السكان العزل. لا أزال أشدد على أننا يجب ألا نقلل من شأن الطابع الإسلامي لتحالف القوى الديمقراطية. منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قتل ٣٢٧ مدنيا في هجمات إرهابية، ودفع اثنان من حفظة السلام التترانين حياهم ثمنا أثناء أداء واجباهما.

بيد أنه، في الأسبوع الماضي، فإن الدوريات النشطة للبعثة بقوام ١٥٦ فردا ومشاركة شرطة الأمم المتحدة في الرصد وتقديم المشورة إلى نحو ٩٠٠ من أفراد الشرطة الكونغولية حالت على الأرجح دون وقوع المزيد من المذابح. غير أنني أدعو الحكومة إلى توحيد القوى والتكاتف ومنح الشعب الكونغولي حقه الأساسي في الأمن والأمان. الانتظار ليس خيارا ببساطة. كل يوم آخر ننتظره، لا يستطيع المزيد من النساء الكونغوليات رعاية حقولهن خوفا من التعرض للاغتصاب. كل يوم آخر ننتظره، يجبر المزيد من القرويين الكونغوليين على دفع ضرائب غير قانونية. كل يوم آخر ننتظره، يجري تجنيد المزيد من الأطفال الكونغوليين في الجماعات المسلحة ويتعرضون للاستغلال والاعتداء. نحن متحدون في الهدف؛ لنتحد أيضا في العمل.

العملية الانتخابية في صميم المناقشات السياسية في كينشاسا. إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية هو الاختبار الحاسم الأكثر موثوقية لأي ديمقراطية. الانتخابات وحدها لا تشكل ضمانة للاستقرار، لكن غياب الانتخابات ذات المصداقية يزيد من مخاطر عدم الاستقرار. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ستجري الكونغو الانتخابات الرئاسية والتشريعية. متطلبات القرار ٢٢١١ (٢٠١٥) واضحة للغاية. يجب كفالة عملية انتخابية تتسم بالشفافية والمصداقية، مع احترام الدستور والجدول الزمني للانتخابات. غير أن المسؤولية عن إجراء انتخابات ذات مصداقية تقع في نهاية المطاف على عاتق الحكومة.

أرى أن هناك أربع صعوبات كبيرة يجب التغلب عليها من أجل كفالة عملية انتخابية ذات مصداقية وشفافية تلبي تطلعات الشعب الكونغولي. أولا، ثمة حاجة ماسة إلى ميزانية. ثانيا، يجب أن يتسم الجدول الزمني للانتخابات بالواقعية، ثالثا، يلزم تحديث سجل الناخبين ليشمل، على سبيل المثال، الشباب الذين بلغوا سن التصويت منذ الانتخابات الأخيرة لكي لا يحرم الشباب من المشاركة.

رابعا، كما هو الحال في أي انتخابات، يجب إتاحة مساحة سياسية للمعارضة والمجتمع المدني.

إنني أرحب بمبادرة الرئيس كابيلا المتعلقة بالتواصل مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لإيجاد وسيلة لضمان التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العملية الانتخابية. لكن لا ينبغي لهذه المشاورات، تأخير الانتخابات الرئاسية والتشريعية المزمع عقدها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، على النحو المنصوص عليه في الدستور والقرار ٢٢١١ (٢٠١٥).

بدأ الحوار الاستراتيجي بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في شهر آذار/مارس. ومنذ ذلك الحين، اجتمعنا على أعلى المستويات آخذين هدفا مشتركا في الاعتبار، ألا وهو وضع استراتيجية خروج تدريجية ومتفق عليها بصورة متبادلة، وتنشيط تعاوننا الخالص بشأن قضايا الأمن والانتخابات وحقوق الإنسان والاتصالات، وهي مجالات تقع في صلب ولايتنا. وأود أن أشكر الحكومة، وخصوصا معالي وزير الخارجية، ريمون تشباندا، على الانخراط معنا بنشاط في الحوار والعمل بدون كلل بشأن هذه العملية. ومن دواعي سروري البالغ مضي المحادثات قدما بروح من الثقة المتبادلة.

وخلال شهر أيار/مايو، أجرت أفرقة مكونة من موظفي البعثة، ومسؤولين حكوميين بعثات مشتركة في ٢٩ إقليما في عموم المحافظات الأربع المتضررة من التراع. وسافرت الأفرقة، التي لديها استبيانات مفصلة وتتبع منهجية متفق عليها بشكل مشترك، إلى أغلب المناطق النائية لفهم الحالة الأمنية السائدة في

الشرق بشكل مباشر. ولم تبحث عن الإشاعات والتحليلات الأكاديمية أو الوقائع المبلغ عنها. إنها أرادت وقدمت تقريرا عن الواقع الميداني، كما رأته. ويجري حاليا مناقشة النتائج التي توصلت إليها مع الحكومة، وستكون بمثابة أساس لاستخلاص استنتاجات مشتركة حول كيف ومتى سنغادر جمهورية الكونغو الديمقراطية في نهاية المطاف. ولا تزال ثمة خلافات بشأن هذه المسألة. وفي حين تود حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية اقتراح مزيد من التخفيض فورا، فإننا نفضل أن نتبع نهجا تدريجيا ومنظما بما يتماشى مع أحكام القرار ٢٢١١ (٢٠١٥).

إننا نتفق جميعا بشأن ضرورة مغادرة البعثة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل تدريجي. وقد بدأنا بالفعل في الواقع تخفيض عدد الأفراد. فمن بين ٢ ٠٠٠ جندي كان من المزمع تخفيض أعدادهم بموجب الولاية الحالية، تم بالفعل إرجاع ٤٢٠ ١ فردا إلى أوطانهم، وستتبعهم وحدات أخرى في وقت قريب جدا. فهمنا العام هو أنه بمجرد أن نغادر، لا يتعين على قوات حفظ السلام أن تعود. وينبغي أن يتوقف الجدول الزمني لمغادرتنا على التقدم المحرز في الميدان. وكلما تعاونت الحكومة والبعثة في وقت أقرب، كلما تم القضاء على الجماعات المسلحة أسرع. وكلما تم القضاء أسرع على الجماعات المسلحة واستعادة سلطة الدولة، كلما تمكننا من تخفيض المزيد من القوات بشكل أسرع.

وفي الختام، إسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى عدد من المسائل الهامة الأخرى التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما ذكرت سابقا، الفرص الاقتصادية حيوية لبناء السلام. وفيما يخص جمهورية الكونغو الديمقراطية، هناك حقيقة واحدة تتكرر كثيرا، تتمثل في أن ثرواتها الطبيعية يمكن أن توفر للسكان الكونغوليين ما يريدون بسهولة. لكن، ورغم وفرة الموارد، ومعدل نمو كبير وتوافر الموارد غير المستغلة، مثل الزراعة ورأس المال البشري، يظل الكونغوليون أشد الناس فقرا في العالم.

إن انخفاض أسعار السلع الأساسية ومخاوف المستثمرين بشأن استقرار البلد قبل الانتخابات، هي علامات مثيرة للقلق. وأرحب بجهود المبعوث الخاص سعيد جنيت لتنظيم مؤتمر للمستثمرين في كينشاسا خلال شهر شباط/فبراير ٢٠١٦. وأدعو الشركاء الوطنيين والدوليين للاستثمار في الشباب، الذين لا ينبغي إعاقة مستقبلهم جراء ارتفاع معدلات البطالة وانعدام الفرص.

ولن تكون مكافحة الجماعات المسلحة ناجحة على نحو مستدام، إذا لم تعالج مسائل التنمية الاقتصادية وإحداث فرص العمل. وفي هذا السياق، أريد أن أسلط الضوء على الزيارة التي قامت بها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، السفيرة دينا قعوار، والوفد المرافق لها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في شهر أيار/مايو ٢٠١٥. وقد أكدت تلك الزيارة أهمية الحكم الرشيد في قطاع التعدين، مع التركيز أيضا على حظر توريد الأسلحة وتعزيز التعاون بين البعثة، ولجنة الجزاءات وفريق الخبراء.

أخيرا، لقد قمت برصد الحالة في بوروندي عن كثب، مع انحدار البلد لأعمال عنف على مدى الشهرين الماضيين. وقد فر حتى اليوم، أكثر من ١٤٠ ٠٠٠ شخص إلى البلدان المجاورة، بمن في ذلك ١٢ ٨٠٠ شخص إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. إنني أسلط الضوء على تلك الأحداث لتذكرنا مرة أخرى بأهمية احترام الدستور، وتهيئة المناخ السياسي اللازم من أجل التوصل إلى توافق آراء حول الانتخابات على الصعيد الوطني.

يتطلب تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية لاتفاق أديس أبابا بذل المجتمع الدولي جهودا مشتركة. وفي هذا السياق، من دواعي سروري أن أهنئ السيد إبراهيما فال على تعيينه ممثلا خاصا للاتحاد الأفريقي معنيا بمنطقة البحيرات الكبرى، والسيد توماس بريلو مبعوثا خاصا جديدا للولايات المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. ويمكن لهذا الفريق القوي من المبعوثين لمنطقة البحيرات الكبرى في الواقع تعزيز حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة المقبلة.

وكما دأبت، فإنني أختتم دائما بتوجيه الشكر إلى موظفي الأمم المتحدة الوطنيين والدوليين، على التزامهم بتأمين

مستقبل أفضل لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود اليوم، أن أثني على أداء قوات لواء إيتوري على نجاحها في تنفيذ ولايتها في مجال الحماية. لقد أظهرت حقا شجاعة كبيرة في الاشتباك بقوة وملاحقة قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، خلال الأسابيع الماضية. وهذا بالضبط هو نوع عمليات حفظ السلام التي دعوت أنا وقائد القوات إليها دائما. ولكن الأهم من ذلك، فإن هذا هو ما يتوقعه الشعب والحكومة منا.

إنني أشكر المجلس على دعمه المتواصل وبلا كلل. ونحن جميعا شهود على لحظة هامة في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تم بالفعل زرع بذور كونغو مستقرة وآمنة وصامدة. ويحدوني الأمل في أن نرى ازدهارها، خلال السنوات القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوبلر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفيرة قعوار.

السيدة قعوار (الأردن) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم إحاطة إعلامية أمام أعضاء المجلس بصفتي رئيسة للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي بياني، أعتزم تقديم لمحة عامة عن زيارتي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا، خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ أيار/مايو. وسأسلط الضوء أيضا بإيجاز على عمل اللجنة منذ ٢٢ كانون الثاني/يناير، وهي آخر مناسبة ألقيت فيها بيانا في المجلس بشأن جزاءات جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/PV.7367).

وخلال إحاطتي الإعلامية التي قدمتها في ٢٢ كانون الثاني/يناير، أشرت إلى أن تاريخ ١٢ آذار/مارس سيصادف مرور ١١ عاما على إنشاء المجلس لجنة الجزاءات لمراقبة تنفيذ حظر توريد الأسلحة. وكنت قد أعربت عن أملي في أن يكون لدينا بشكل جماعي خلال عام ٢٠١٥ تقييما أفضل للالتزام بتنفيذ نظام الجزاءات والإجراءات التي يمكن اتخاذها لمعالجة أي ثغرات أو أوجه قصور. وأشرت إلى أنني أدرك التحديات التي تواجهنا، وخاصة اختلاف وجهات النظر في المنطقة، بشأن من يتحمل جل المسؤولية عن انتهاك الجزاءات. كما أكدت أهمية انخراط اللجنة في التعامل مع المحاورين، من خلال الاستماع إلى آرائهم وتقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، وذلك لتعزيز تنفيذ نظام الجزاءات.

وبعد عدة أشهر، قضيت أسبوعا في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا، وكانت تلك المرة الأولى التي يسافر فيها رئيس لجنة الجزاءات إلى منطقة البحيرات العظمى لتقييم تنفيذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة، وتجميد الأصول وحظر السفر. وبالنيابة عن اللجنة، أود أن أعرب عن تقديري البالغ لحكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا، على تيسيرها هذه الزيارة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن شكري الشخصي للممثل الخاص للأمين العام كوبلر، وفريقه في البعثة، اللذين قدما دعما لا يقدر بثمن، لا سيما الدعم اللوجستي، خلال إقامتي في جميع البلدان الثلاثة.

وأثناء زيارتي، شرحت للمحاورين، أنه وفقا للاختصاصات التي وافقت عليها اللجنة، فقد كان الغرض من زيارتي معرفة كيفية تحسين فعالية أحكام الجزاءات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، جمع معلومات مباشرة حول الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والدول المجاورة لها، بما في ذلك الأسماء الواجب إدراجها في القائمة،تعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة المعنيين واللجنة؛ وتلقي أي مقترحات عملية يمكن أن تقدمها الدول، بهدف تعزيز تنفيذ نظام الجزاءات، بما في ذلك طلبات بناء القدرات.

وأشار الإطار المرجعي أيضا إلى أنه كان من المتوقع أن تغذي استعراض المجلس لتدابير الجزاءات في المستقبل.

وقد تكرر ذكر العديد من المواضيع خلال الاجتماعات التي عقدتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية: الانتخابات

المقبلة، وانقطاع العمليات المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا، ودعوة السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تخفيض ٠٠٠ ٧ جندي من قوات البعثة بحلول نهاية هذا العام. وتطرقتُ في الاجتماعات مع المسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني وممثلي الأمم المتحدة إلى التناقض القائم بين غنى جمهورية الكونغو الديمقراطية بالموارد الطبيعية ومسارها الصعب نحو الحوكمة، الأمر الذي لا يمكن الدولة من الاستفادة من مواردها في تحقيق الثروة وتعزيز التنمية في البلد، فضلا عن توفير الفرص للسكان. وذُكرت لي في عدد من المناسبات ادعاءات الحكومة بتواطؤ الدول المجاورة مع شبكات التهريب المرتبطة بالأنشطة المزعزعة للاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، علاوة على الادعاءات بتواطؤ عناصر من الحكومة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو العناصر نفسها مع تلك الشبكات.

وفي ظل بيئة تشتد فيها الحاجة إلى بذل جهود جدية للتحقيق مع شبكات التهريب ومقاضاتها، ونظرا لمعرفتنا بعدم فرض الجزاءات على أي من الأفراد من قبل اللجنة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أبلغتُ المحاورين – بصفتي رئيسة اللجنة – برغبتي في معرفة ما إذا كان من شأن تحديد جهات عدة خاضعة للجزاءات، على أن تتوفر لذلك الأدلة الكافية بطبيعة الحال، أن يستهدف المجرمين بوصفه رادعا وأن يمكّن من تعزيز سلطة الدولة. وشجعت المحاورين على توفير قائمة بأسماء المفسدين الرئيسيين كي يكون ذلك مثالا يحتذى للعاملين على المستويين المتوسط والأدنى. وقد أعرب وزير الداخلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن استعداد حكومة بلده للعمل مع فريق الخبراء على تقديم أسماء مقترحة لإخضاعها للجزاءات. ومع ذلك، لم تقدم أي أسماء كهذه حين عقد فريق الخبراء اجتماعا كهذا في الوزارة في ١٢ حزيران/يونيه بهدف متابعة تنفيذ طلبي. وما زلنا نأمل إحراز تقدم في ذلك الشأن.

وأود أن أؤكد أنه منذ اتخاذ القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨) في آذار/مارس من ذلك العام، لم يعد الحصار نافذا على الحكومة، وأن الإخطارات إلى اللجنة فيما يتعلق بنقل المعدات العسكرية من الدول المورّدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تكن إلا لمجرد العلم. واللجنة على استعداد للمزيد من العمل على هذه المسألة مع السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية إن رغبت في ذلك، بهدف تقديم أي إيضاحات إضافية مطلوبة.

وفيما يتعلق بإدارة مخزونات الأسلحة، فقد كررتُ التأكيد على دعوة المجلس جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تعزيز أمن المخزونات وتنفيذ برنامج وطني لوسم الأسلحة، وكررتُ أيضا ذكر النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء من التقرير السابق والقائلة بأن القوات المسلحة في البلد لا تزال تمثل المصدر الرئيسي للأسلحة والذخائر للمجموعات المسلحة غير الحكومية. ومن الضروري إعطاء الأولوية لأمن مخزونات الأسلحة ووسم الأسلحة، على النحو الذي دعا إليه فريق الخبراء والمجلس نفسه مرارا وتكرارا، غير أنه لا يبدو إحراز أي تقدم بشأن هذه المسألة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر أن دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام قد قدمت إحاطة إعلامية إلى اللجنة في ٦ آذار/مارس، ولاحظت أن القيود المالية قد حدّت من المساعدة المقدمة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال إدارة الأسلحة والذخائر. وفي تقريري الخطي عن زيارتي إلى المنطقة، الذي نوقش في اللجنة يوم الجمعة، دعوت أعضاء اللجنة إلى تخصيص أموال لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، مع التركيز بوجه خاص على بناء مخازن جديدة للأسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتلك طريقة ملموسة يمكن أن يساعد

بها أعضاء المجلس على المضي قدما بمسألة لم تشهد أي تقدم يذكر، فضلا عن بناء قدرات جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال إدارة الأسلحة وتخزينها.

وتتمثل نتيجة أخرى للزيارة في تمهيد الطريق أمام تحسين التواصل والتعاون بين فريق الخبراء والحكومات والأمم المتحدة وأعضاء المجتمع المدني. وبصفتنا أعضاء اللجنة، فإنه يتعين علينا متابعة الفريق لكي نضمن إمكانية الوصول التي وُعد بها الأعضاء خلال زيارتي.

وفي رواندا، كان التوجه العام للاجتماعات إيجابيا، على الرغم من أن الجانب الرواندي قد أثار الحجة المضادة للشكاوى التي تقدمت بها جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تحمّلها المسؤولية عن المشاكل التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأوضحت السلطات في رواندا أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تستخدم رواندا بصورة غير منصفة وتجعل منها مجرد كبش فداء للمشاكل الناشئة عن مسائل الحوكمة في البلد نفسه. ويرى المسؤولون الروانديون أن المسؤولية عن إحراز التقدم في مجالات مثل إدارة تجارة الموارد الطبيعية وتحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تقع على عاتق السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي أوغندا، أثيرت ادعاءات خلال الاجتماعات المعقودة مع وزير الدفاع ونائب مدير الشؤون المتعددة الأطراف في وزارة الخارجية بأن الجماعة المسلحة المسماة القوات الديمقراطية المتحالفة – التي فرضت عليها اللجنة جزاءات في حزيران/يونيه ٢٠١٤– لها صلات مع جماعات إرهابية مثل حركة الشباب. ولكن حتى الآن، لم يجد فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية أية صلات كهذه. وفي ذلك السياق، أود أن أعرب عن الامتنان لحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة على القبض على زعيم تحالف القوى الديمقراطية الخاضع للجزاءات،جميل موكولو، وموافقتها على طلب كمبالا بتسليمه إلى أوغندا. وأود أيضا أن أشكر السلطات الأوغندية التي نقلت إليّ عزمها السماح لفريق الخبراء بإجراء مقابلات مع موكولو وأي من شركائه الذين ألقي القبض عليهم معه.

وفي كمبالا، عقد وفدي أيضا اجتماع إفطار مع ممثلي الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وتكلم عن طريق الفيديو مع ممثلي مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد سعيد جينيت، في نيروبي. واجتمعنا أيضا مع ممثلين اثنين للأعمال التجارية في كمبالا فُرضت عليهما اللجنة جزاءات في آذار/مارس ٢٠٠٧ لشرائهما الذهب عن طريق صفقة تجارية معتادة مع تجار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تربطهم صلات قوية بالميليشيات. وتواصل السلطات الأوغندية التحقيق في ذلك العمل التجاري.

ومنذ إحاطتي الإعلامية إلى المجلس في ٢٢ كانون الثاني/يناير، عقدت اللجنة جلسة رسمية واحدة في ٦ آذار/مارس مع دول المنطقة، وثلاثا من دورات المشاورات غير الرسمية في ٣١ آذار/مارس، ٢٨ نيسان/أبريل و ١٠ تموز/يوليه. وفي جلسة ٦ آذار/مارس، دعت اللجنة ممثلي أوغندا، بوروندي، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا إلى تقاسم وجهات النظر بشأن التقرير النهائي لفريق الخبراء لعام (انظر S/2015/19) جنبا إلى جنب مع زميلتنا العضو في اللجنة، أنغولا، باسم المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وجنوب أفريقيا، باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وعقب جلسة ٦ آذار/مارس، اتخذت اللجنة خطوة غير مسبوقة بتوجيه رسائل في أيار/مايو بشأن حث عدد من الدول على إجراء التحقيقات عملا بتوصيات فريق الخبراء. وقد سلّمتُ نسخا من الرسائل الموجهة إلى الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا للمحاورين خلال الزيارة. وتعتزم اللجنة متابعة هذه الرسائل، فضلا عن تلك التي أُرسلت إلى بوروندي وتنزانيا وجنوب أفريقيا. وأثناء المشاورات التي أجريت في ٣١ آذار/مارس، استمعت اللجنة إلى إحاطة إعلامية

من السيد ألفونس نتومبا لوابا، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي بشأن أنشطة المؤتمر. وأثناء المشاورات التي جرت في ٢٨ نيسان/أبريل، قدم فريق الخبراء لمحة عامة عن خطة عمله لولايته الحالية.

وأخيرا، خلال المشاورات التي أجرتها اللجنة يوم الجمعة ١٠ تموز/يوليه، قدم منسق فريق الخبراء عرضا عاما لمستجدات التقدم الذي أحرزه الفريق إلى اللجنة، وقد تم تعميمه في ٢ تموز/يوليه. ونقلتُ أيضا عددا من الملاحظات الشخصية عن الزيارة التي قمت بها إلى أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وأعتزم تكرارها خلال المشاورات التي سيجريها المجلس عقب هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة قعوار على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): بداية، سيدي الرئيس، أود أن أرحب بتولي بلدكم، نيوزيلندا، رئاسة مجلس الأمن، وأهنئكم شخصيا على الطريقة المقتدرة للغاية التي تديرون بها مناقشات المجلس وأعماله منذ بداية الشهر. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للسيد رملان بن إبراهيم، الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، على الطريقة التي ترأس بها مداولات مجلس الأمن في حزيران/يونيه. وأخيرا، أود أن أشيد على النحو الواجب بالأمين العام بان كي – مون على اهتمامه المستمر والثابت ببلدي، فضلا عن مشاركته الشخصية في تعزيز السلام في بلدي.

تتيح جلسة اليوم فرصة هامة وحسنة التوقيت لتقييم التقدم المحرز في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٢١١ (٢٠١٥) في ٢٦ آذار/مارس. وقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام (S/2015/486) عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد أحطنا علماً على وجه الدقة بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي أرحب بحضوره معنا اليوم. كما أحطنا علماً بالبيان الذي أدلت به الممثلة الدائمة للأردن بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

يطلب وفد بلدي تفهّم المجلس عند إعادة النظر في عدد من النقاط التي سلط عليها الضوء في التقرير الذي هو موضوع مناقشتنا، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات التي تعهد بها بلدي بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الموقّع في أديس أبابا، والعلاقات مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتقدم المحرز في العملية الانتخابية، والحالة الأمنية في الجزء الشرقي من بلدي.

كما يعلم أعضاء المجلس، يمكن تلخيص التزامات بلدي بموجب الاتفاق الإطاري في النقاط العامة التالية: السعي إلى تحقيق إصلاح قطاع الأمن فيما يتعلق بالجيش والشرطة، وتوطيد سلطة الدولة في شرق بلدي، ومكافحة الجماعات المسلحة. بلدي مسؤول أيضاً عن تعزيز الإصلاح الهيكلي لمؤسسات الدولة، بما في ذلك إصلاح المالية العامة، وتعزيز أهداف المصالحة الوطنية والتسامح والديمقراطية. وبعد ثلاث سنوات من توقيع الاتفاق، هناك ما يدعو إلى القول بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أوفت بمعظم التزاماتها. ومنذ أن وضعت الحكومة إطاراً قانونياً وتنظيمياً للإصلاحات المقرر إجراؤها تنفيذا للاتفاق الإطاري، أحرز تقدم كبير، حسبما أقر تقرير الأمين العام.

وفي سياق العلاقات مع بعثة الأمم المتحدة، فالحوار الذي بدأ مع الأمم المتحدة في سياق الاستعراض الاستراتيجي مستمر. ونحن مقتنعون بأن حكومة بلدي ستتوصل إلى أرضية

مشتركة مع الأمم المتحدة وسيتم بالتأكيد التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل التي تخضع للمناقشة.

وفيما يتعلق بالانتخابات، بوسعي أن أؤكد أن إرساء الديمقراطية في بلدي أصبح حقيقة واقعة بتنظيم أول انتخابات حرة وديمقراطية حقاً في تاريخنا في عام ٢٠٠٦؛ وتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية للفترة المنتهية في عام ٢٠١١؛ واللامركزية الفعالة؛ والتخطيط لإجراء انتخابات محلية وحضرية وبلدية، وانتخابات المقاطعات ومجلس الشيوخ والانتخابات البرلمانية والرئاسية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ويود وفد بلدي أن يطمئن المجلس ويؤكّد على عزم حكومتي على تكريس وجودها أكثر من أي وقت مضى في الثقافة الديمقراطية. وبالتالي، بعد إجراء مناقشة مفتوحة وحيوية، نشرت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الجدول الزمني الشامل للانتخابات المقبلة ووضعت ميزانية تنظيم الدورة الانتخابية بأسرها. وهذا يجسّد رغبتنا في تنظيم انتخابات شفافة وذات مصداقية.

ولكن، كما ذكر فخامة جوزيف كابيلا كابانغي، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، في خطابه إلى الأمة بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والخمسين لانضمام بلدنا إلى السيادة الدولية، فإن الطريق المؤدي إلى ثالث دورة انتخابات في بلدنا مفروش بعدد من العقبات التي يجب إزالتها من أجل تمكين إجراء الانتخابات في مناخ سلمي.

تتصل تلك العقبات بالجدول الزمني الانتخابي الشامل المطلوب بشدة من المعارضة، ولكن طعن به فوراً بعد نشره، وبتمويل العملية الانتخابية الذي تم تقديره بعد فترة من اعتماد ميزانية عام ٢٠١٥. تبلغ الاحتياجات الكلية من أجل تنظيم الانتخابات ما يزيد على بليون دولار، في حين أن الميزانية الفعلية لجميع الاحتياجات الحكومية تقتصر على ٩ بلايين دولار. وهناك عقبة أخرى هي مشاركة القصّر في انتخابات عام ٢٠١٥ والذين بلغوا السن القانونية أثناء الدورة الانتخابية والمستبعدين بموجب قانون الانتخابات. وينص القانون، في الواقع، على أن هذا القطاع الهام من الشعب الكونغولي لا يمكن أن يشارك إلا في الانتخابات المقبلة بعد تجديد السجل الانتخابي.

وكانت العقبة الأخيرة هي ضرورة تأمين العملية الانتخابية. ولدينا تجربة مؤسفة من التعصب السياسي ورفض نتائج الانتخابات من قبل الخاسرين والتي أدّت إلى العنف المميت أثناء انتخابات عامي ٢٠١١ و ٢٠٠٦ وبعدهما. ومن أجل التصدي لهذا الوضع، قام رئيس الجمهورية بإشراك الأمّة في مشاورات وحوار بهدف توحيد الأغلبية والمعارضة والمجتمع المدني في اتفاق بشأن سبل ووسائل التغلب على هذه العقبات. ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن المناشدة لإجراء الحوار السياسي من جانب رئيس الدولة مسألة مهمة بالنسبة للكونغوليين، الذين يجب أن يتعلموا أن يتحدث بعضهم إلى بعض دون تدخل أجنبي، كما يحدث في كل مكان آخر.

وبالنسبة إلى شركائنا وأصدقائنا، فنحن على ثقة بأنهم سيرافقون جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه الممارسة التعلّيمية وتعزيز الديمقراطية من خلال تجنب التدخل غير المناسب، كما أشرت للتو.

وقد اضطلعت حكومتي بجهود كبيرة في إصلاح القطاع الأمني؛ وهي معروفة للمجلس، ولذلك لن أخوض فيها. وبالنسبة إلى الحالة الأمنية، صحيح أن بعض أجزاء بلدنا تظل موضوعاً للشواغل الأمنية. وهذا صحيح بصفة خاصة فيما يتعلق ببعض جيوب انعدام الأمن التي تسيطر عليها جماعات مسلحة أجنبية في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية. وتبذل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، كل ما في وسعها لتأمين بيني والمناطق المحيطة بها، التي لا تزال تحت تهديد الإرهابيين الأوغنديين من تحالف القوى الديمقراطية. وفي السياق ذاته، تواصل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها الكفاح ضد المتمردين الروانديين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وقد كانت النتائج التي أحرزتها مشجعة.

وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة مصممة على إغلاق ملف التمرد السابق لحركة ٢٣ آذار/مارس، الذي منحت الحكومة في سياقه عفواً للعديد من أعضائه عن الأعمال الحربية. وبالنسبة لإعادتهم إلى الوطن، أوصت القمة الاستثنائية التاسعة لرؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في لواندا في ١٨ أيار/مايو، بأن يتم في غضون ثلاثة أشهر إكمال تنفيذ إعلانات نيروبي والتوقيع عليها بين الحكومة الكونغولية والمتمردين السابقين من حركة ٢٣ آذار/مارس، ولا سيما فيما يتعلق بعودة المتمردين السابقين الذين تؤويهم رواندا وأوغندا إلى الوطن.

وتحقيقاً لهذه الغاية، عُقد في كينشاسا اجتماع لتقييم إعلانات نيروبي في ٧ تموز/يوليه للتعجيل بإعادة المقاتلين السابقين من حركة ٢٣ آذار/مارس. وقد أشار منسق آليات الرصد الوطنية إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي أن تطرح جميع المسائل بهدف إغلاق الملف في نهاية المطاف، على النحو المبين في تقرير نيروبي، بحلول آب/أغسطس، على أقصى تقدير. وقام الوفد الكونغولي، برئاسة نائب وزير الدفاع الوطني، بزيارة كيغالي في أوائل شباط/فبراير، حيث وقع بياناً مع السلطات الرواندية بشأن إعادة المتمردين السابقين من حركة ٢٣ آذار/مارس. وتم تحديد ما مجموعه ٤٥٣ من المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ آذار/مارس، الذين عبروا الحدود الرواندية بعد هزيمتهم على يد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وفي اعتقادنا أن الحالات المسجلة في رواندا قد أغلقت.

وفي أوغندا، من ناحية أخرى، تلقّت سفارة جمهورية الكونغو الديمقراطية في كمبالا ١ ٧٦٣ من الالتزامات الفردية، في حين تلقت لجنة العفو ١ ٦٧٨. وتمثّل فجوة الـ ٨٥ التزاماً فئة الأشخاص الذين بعثوا طلباتهم بالبريد وهم، في معظم الأحيان، كانوا على الأراضي الكونغولية بالفعل. وتم حتى الآن التعامل مع ١ ٦٧٠ ملفاً.

وفي سياق نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ آذار/مارس، وزّع السيد غريسلي، نائب الممثل الخاص للأمين العام، الشريحة الأولى على النحو التالي: ١,٥ مليون دولار من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، و ١٥ مليون دولار من البنك الدولي، و ٧ ملايين دولار من السويد و ٦ ملايين دولار من جانب البعثة. وسوف تقدم البعثة مبلغاً إضافياً قدره ٧ ملايين دولار في ١ آب/أغسطس.

وينبغي الإشارة إلى أن ٢ ٩٨٥ من المقاتلين السابقين بدأوا برامج تدريب بغية إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي. جرى تدريب حوالي ١ ٦٩٢ من المقاتلين السابقين في قاعدة كامينا العسكرية وتدريب ١٢٩٣ في قاعدة كيتونا؛ وحصلوا جميعا على بطاقة تسريح. وفي مقابل ذلك، جرى نقل ٨١٩ مقاتلا سابقا تم تدريبهم في كوتاكولي جميعا إلى كامينا.

وتحيط حكومتي علما على وجه الدقة بتعليقات الأمين العام، وهي عازمة على المضي قدما في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق الإطاري. وتقدر القيمة الحقيقية للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة وتأمل، على نحو ما شدد الأمين العام، في المزيد من التعبئة الأكثر فعالية من قبل الدول الموقعة على الاتفاق الإطاري والجهات الضامنة له في تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها حتى يتسنى لمنطقة البحيرات الكبرى أن تكون ملاذا للسلام، وهو حتمي إن أريد تحقيق التعاون والتنمية.

وأود أن أختتم بأن أقول كلمة عن الإحاطة الإعلامية التي قدمتها رئيسة لجنة الجزاءات. موقفنا بشأن هذه المسألة معروف جيدا. إن النقل الجاري للأسلحة إلى الجماعات المسلحة، أو بين الجماعات المسلحة، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة يبرر الحاجة إلى مواصلة الرصد الدقيق لتنفيذ حظر توريد الأسلحة وغيره من التدابير المفروضة بموجب القرارات ذات الصلة بجمهورية الكونغو الديمقراطية. لكن علينا أن نحذر من الالتباس: لا ينبغي معاملة الحكومة، التي تخضع لمطالب بإصلاح

قواتها المسلحة وجهازيها للأمن والشرطة، على قدم المساواة مع الجماعات المسلحة غير القانونية، التي تحصل بحرية على الأسلحة لتواصل زعزعة الأمن. وبشكل أساسي، يجب أن يكون واضحا أن حظر توريد الأسلحة لا ينطبق إلا على الجماعات المسلحة.

أخيرا، يود وفد بلدي أن يعرب لجميع أعضاء المجلس عن امتنان شعب وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تفانيهم في خدمة البلد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم يعد هناك أسماء على قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.